

موضوع العدد

مستجدات سعر الصرف في مصر وبعض دالاتها

ظل سعر صرف الجنيه المصري محافظاً على قيمته في حدود ٣,٤ جنيه مقابل الدولار طوال عقد التسعينات، إلا أنه بدأ يشهد تراجعاً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ إذ وصل إلى ٣,٦٥ جنيه في حزيران (يونيو) من ذلك العام وتجاوز أربعة جنيهات في نهايته واستقر أخيراً بترتيبات رسمية حول ٣,٨٥ جنيه للدولار.

ويلاحظ المتتبع للتطورات النقدية أن الاحتياطيات الدولية للنقد الأجنبي في مصر (التي تشمل حيازات البنك المركزي من العملات القابلة للتحويل زائداً قيمة الذهب المتوافر لديه بالإضافة إلى صافي موقفه مع صندوق النقد الدولي وحقوق السحب العائدة له)، قد شهدت ارتفاعاً متسارعاً من حوالي ٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى حوالي ١٨ مليار دولار عام ١٩٩٤، وتجاوزت ذلك في العامين التاليين، ثم وصلت إلى ١٣,٢ مليار دولار في منتصف عام ٢٠٠٠.

وتعزى الزيادة في الاحتياطيات الدولية إلى عدة عوامل تفاعلت في الاقتصاد المصري بدءاً من عام ١٩٩١ كان من أهمها إلغاء الديون العسكرية الأمريكية التي بلغت حوالي ٦,٧ مليار دولار على مصر وكذلك قيام كل من الكويت والسعودية وقطر بإسقاط ما قيمته حوالي ٦,٥ مليار دولار من مديونية مصر المستحقة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى إلغاء نسبة من ديون مصر المستحقة لمجموعة نادي باريس وإعادة جدولة المتبقي منها، فضلاً عن ذلك فقد ازدادت تحويلات المغتربين والمستثمرين للإفادة من استقرار سعر الصرف ومن الهامش المتاح بين الفائدة الممنوحة على الودائع بالجنية المصري مقارنة مع الودائع بالعملات الأجنبية.

وقد أثيرت تساؤلات مقبولة في منتصف التسعينات حول مبررات الاحتفاظ بهذه الاحتياطيات على نحو سائل، لا سيما أن حجمها في ذلك الوقت كان يغطي ١٥ شهراً من الواردات، وهو من أعلى المعدلات في العالم، إذ يعتبر حجم احتياطيات في حدود ثلاث أو أربعة أشهر مستوى مقبولاً من الاحتياطيات كما هو الحال في أغلب الدول الصناعية ودول الاقتصادات الناهضة.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن التغيير الأخير الذي لحق سعر الصرف في مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتناقص حجم هذه الاحتياطيات، كما يرتبط بالأسباب الكامنة وراءه والتي تتمثل في تزايد العجز المتراكم في الميزان التجاري المصري بسبب تداعيات الأزمة الآسيوية وانحسار الفائض في ميزان الخدمات (عوائد السياحة وقناة السويس وتحويلات المغتربين) كما يعزى أيضاً إلى ظاهرة تحويل قيمة بعض الأصول إلى خارج البلاد.

ومهما يكن من أمر، وإلى أن تتضح الاستقصاءات الجارية بشأن أوضاع الجنيه وأزمة السيولة في مصر، فإن تراجع قيمة الجنيه المصري من ٣,٤ جنيه للدولار إلى ٣,٨٥ جنيه أي بنسبة ١٣%، أمر يدعو إلى جدية إدارة الآثار المترتبة على هاتين الظاهرتين بصورة

تتبعس ايجابياً على وضع الصادرات والواردات من خلال تحسين تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية، وترشيد الاستيراد، وكبح عوامل الاندفاع إلى التحول إلى ما يسمى (الملاذات الأمنة) وطمأنة الاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة بمزيد من التحسين في مكونات مناخ الاستثمار المختلفة نظراً للارتباط الملاحظ بين استقرار سعر صرف العملة وتدفقات الاستثمار الخارجي.

تطورات استثمارية

الكويت:

جهود تشجيع الاستثمار

ينطلق ترويج الاستثمار في الكويت من الرغبة في جلب التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها في مجالي الإنتاج والإدارة، ويتمشى ذلك مع الحاجة إلى تنويع قاعدة الاقتصاد والبحث عن شركاء يساهمون في تأسيس قطاعات اقتصادية جديدة تستلزم الدخول في شراكة مع المستثمر الأجنبي الذي تتوفر لديه القدرة على تسويق المنتجات عالمياً، بالإضافة إلى توفير قدرات تقنية واستثمار أفضل للموارد البشرية. وبالنظر إلى المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الكويت والتي تتمثل في محدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتواجد بعض المعوقات القانونية التي تحرم الأجنبي من الحصول على الوكالات التجارية، وترخيص المحلات التجارية مباشرة، إلى جانب ضرائب الدخل على الشركات الأجنبية التي قد تصل إلى ٥٥%، فقد بادرت الحكومة الكويتية إلى بذل جهود حثيثة لتشجيع الاستثمار الأجنبي، تمثلت في إصدار المرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٩٩ بشأن تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في دولة الكويت الذي تضمن البنود التالية:

- حدد عمليات إصدار التراخيص للمستثمر الأجنبي لمزاولة المشروعات الاقتصادية بقرار وزير التجارة والصناعة.
 - سمح بتملك الأجانب أي نسبة من حصص الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكامه تصل إلى ١٠٠%.
 - نص على تشكيل لجنة استثمار يرتبط الترخيص بإقامة المشروعات بتوصيتها.
 - كفل حق المستثمر الأجنبي في تحويل رأس ماله والتعويضات التي قد يستحقها إلى الخارج.
 - سمح للمستثمر غير الكويتي بتملك وتداول أسهم البنوك الكويتية (ضمن شروط خاصة).
 - حقق للمستثمر مزايا ضريبية تتمثل في الإعفاء الضريبي لمدة ١٠ سنوات فضلاً عن الإعفاء من المرسوم الجمركية على الآلات والمعدات وقطع الغيار.
 - ألزم القانون المستثمر الأجنبي بتشغيل العمالة الوطنية والمحافظة على البيئة ومراعاة النظام العام في الدولة.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذا المرسوم لم يقر من قبل مجلس الأمة الكويتي وأعيد طرحه كمشروع قانون ما زال قيد الدراسة والنظر في مجلس الأمة الكويتي، وقد أقرت خمسة بنود منه مؤخراً.
- ومن جهة أخرى قامت حكومة دولة الكويت بتوقيع اتفاقيات لتشجيع الاستثمار الأجنبي مع كل من بلجيكا والمغرب والسويد بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع كل من بلجيكا والمغرب والسويد وبريطانيا وأخرى لتعزيز التعاون الاقتصادي مع كل من الأردن

وتونس. كما حرصت على تفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار في المساهمة في جميع الصناديق الاستثمارية التي تنشئها شركات كويتية في الداخل بنسبه لا تقل عن ٢٠% وتشرط على منشئ الصندوق أن يسوق ٢٠% أخرى داخلياً ويترك ٦٠% من أسهم الصندوق لتسويقها خارجياً حتى تبقي الغلبة للمستثمر الأجنبي. كما تعتمد الحكومة على تنويع الأدوات والأساليب الاستثمارية المتاحة للأفراد للاستثمار في الأسهم والسندات والوحدات والصناديق الاستثمارية التي تم إنشاء عدد كبير منها. كما تابعت عقد العديد من المؤتمرات والندوات وإقامة المعارض للترويج وجذب المستثمرين الأجانب. وتنفيذ برنامج زيارات ترويجية لدول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في البلاد.

المغرب:

استخصاص

في أكبر عملية تخصيص من نوعها يعرفها المغرب منذ بداية تطبيق برنامج الاستخصاص قبل سبع سنوات، بدأت الحكومة المغربية عمليات استخصاص شركة "اتصالات المغرب" المملوكة للدولة ببيع شريحة أولى نسبتها ٣٥% من أسهمها إلى القطاع الخاص على أن تطرح لاحقاً نسبة ١٦% من الأسهم الباقية في إحدى البورصات الأوروبية لإضفاء الطابع الدولي على تركيبة رأس المال الجديد للشركة التي ستحتفظ فيها الدولة بنسبة ٤٩%. وتتوقع الحكومة أن تصل عائدات البيع إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار أمريكي تمثل إيرادات تعتبر الأضخم من نوعها على الخزنة العامة للدولة.

السعودية:

تشجيع الاستثمار

عملت السعودية على تنشيط الاقتصاد ودعم القطاع الخاص والاستمرار في عمليات الإصلاح الاقتصادي فأصدرت قانوناً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وعدلت نظام الكفيل المتعلق باستقدام العمالة الأجنبية ومنحت المستثمرين حقوق ملكية العقارات وحقوق الاستفادة من التسهيلات المصرفية، وخفضت الضرائب. وقد أنت هذه السياسات ثمارها التي تمثلت في ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي السعودي إلى ٤٨%، كما واصلت البنوك التجارية السعودية ترقية ملاءتها المالية، وارتفعت استثماراتها الكلية بنسبة ٩,٩٥% خلال عام ١٩٩٩ وبلغ معدل كفاية رأس المال ٢١% ووصلت أرباحها في العام نفسه إلى نحو ٦٣٥٤ مليار ريال محققة ارتفاعاً نسبته ١٠%.

ويمكن الإشارة إلى الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي فيما يلي :

تتحمل الدولة ١٥% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية التي تزيد على ١٠٠ ألف ريال سعودي سنوياً مع إقرار مبدأ ترحيل الخسارة إلى سنوات قادمة.

- يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة.
- يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي رخص بها للعمل طبقاً لإحكام النظام الجديد بإحدى صورتين أما في صورة منشأة مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي أو منشأة مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.
- يحق للمستثمر الخارجي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأي وسيلة مشروعة أخرى.
- تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها.
- لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي إلا بحكم قضائي.

قائمة سلبية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار في السعودية القائمة السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر وهي قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار بالسعودية، وقد تم رفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لإقرارها. وتتميز القائمة بالمرونة حيث يمكن الحذف من/ أو الإضافة إلى الأنشطة الواردة فيها أو إجراءات أي تعديلات أخرى عليها وفقاً لحاجات المملكة وظروفها الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد روعي أن تحوي القائمة السلبية أقل عدد ممكن من الأنشطة المستثناة من الاستثمار، فعلى سبيل المثال في مجال الاستثمار الصناعي اقتصر الاستثناء على مجالات محددة صغيرة مثل صناعة المحرمات والمعدات العسكرية وتصنيع المتفجرات وغيرها من الأنشطة الأمنية والعسكرية. أما باقي الصناعات فالاستثمار متاح فيها للجميع. وسوف تقوم الهيئة العامة للاستثمار السعودية بنشر القائمة المفصلة للاستثناءات بعد إقرارها من المجلس الاقتصادي الأعلى.

الإمارات :

سوق أبو ظبي للأوراق المالية

في ٢٠٠٠/١١/١٥ افتتحت إمارة أبو ظبي "سوق أبو ظبي للأوراق المالية" مستهدفة إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين لاستثمار مدخراتهم وأموالهم في الأوراق المالية والأسهم، كما هدفت إلى أحكام الرقابة على عمليات التداول في إطار سلامة التصرفات والإجراءات وتنمية الوعي الاستثماري وتقديم التوصيات التي تكفل توجيه المدخرات إلى القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى تطوير وترشيد أساليب التعامل وضمان توفير السيولة واستقرار أسعار الأسهم والأوراق المالية المدرجة في السوق الجديد والذي يقتصر الإدراج فيه على أسهم الشركات المساهمة التي تأسست في دولة الإمارات والتي تتخذ من الدولة مقراً لها وعلى أسهم الشركات التي لا تتمتع بجنسية الدولة بشرط موافقة مجلس الإدارة على إدراجها وكذلك سندات وأدوات الدين وأية أوراق مالية أخرى يوافق عليها المجلس.

مؤشرات

مؤشر مجتمع المعلوماتية ٢٠٠٠

تصدر جريدة الأبحاث العالمية الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة (أي دي سي) البحثية الدولية مؤشراً سنوياً يدعى (مؤشر مجتمع المعلوماتية) لقياس مدى تقدم الدول في إرساء البنية الأساسية للمعلوماتية والإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن وقدرتها على استيعاب التطورات المستجدة في تكنولوجيا المعلومات. ويفيد هذا المؤشر حكومات الدول كمرجعية يعتمد عليها في وضع برامج وطنية لدعم جهود تضيق الفجوة الرقمية. كما يستفيد من المؤشر أيضاً الشركات العاملة في صناعة تكنولوجيا المعلومات وشركات الإنترنت (دوت كوم) وشركات الاتصالات العالمية في ممارسة نشاطها في الأسواق العالمية المختلفة. يرتب هذا المؤشر ٥٥ دولة من دول العالم من حيث تملكها لمكونات مجتمع المعلوماتية، تلك المكونات التي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات كما يلي:

١- المجموعة الأولى تشمل مكونات البنية الأساسية للحاسوب من حيث عدد الحواسيب الشخصية ونسبتها إلى عدد الأفراد وإلى نوعية الاستخدام بين الخاص والتجاري والتعليمي والحكومي ووجود الشبكات وحجم الإنفاق على تطوير البرمجيات وعلى صناعة الحاسوب.

٢- المجموعة الثانية تشمل مكونات البنية الأساسية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من حيث حجم التجارة الإلكترونية وعدد مستخدمي الإنترنت لأغراض شخصية أو لأداء الأعمال أو للأغراض التعليمية.

٣- المجموعة الثالثة تشمل مكونات البنية الأساسية للمعلوماتية من حيث عدد خطوط الهاتف وكلفة المكالمات المحلية والدولية وعدد أجهزة التلفاز وأجهزة الراديو والفاكس والهواتف النقالة للفرد وعدد المشتركين في خدمات الكيبل.

٤- المجموعة الرابعة تشمل مكونات البنية الاجتماعية الأساسية من حيث عدد الملتحقين بالدراسات الثانوية العامة والمهنية وعدد قراء الصحف ودرجة توافر الحريات المدنية.

وقد احتلت السويد المرتبة الأولى في هذا المؤشر عام ٢٠٠٠ بدلاً من الولايات المتحدة التي انتقلت للمرتبة الثانية وذلك للمرة الأولى منذ بدء إصدار هذا المؤشر عام ١٩٩٦ وقد قسم معدو المؤشر دول العالم التي تم رصد ما حققته في هذا المجال إلى خمس مجموعات كآلاتي:

- المجموعة الأولى (السباقون) وتضم ١٣ دولة وهي المجموعة الأكثر تقدماً في مجتمع المعلوماتية وهي التي تضطلع بوضع أسسه وتحقق التقدم فيه.
 - المجموعة الثانية (سريعو الخطى) وتشمل ١٦ دولة وهي المجموعة التي تعمل بجهد متسارع لتأسيس مجتمع المعلوماتية.
 - المجموعة الثالثة (المتأهبون) وتشمل ١٩ دولة قطعت شوطاً لا بأس به في إرساء البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية ولكن مازال لديها معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تقوم ببذل الجهود للتغلب عليها.
 - المجموعة الرابعة (المتمهلون) تشمل ٧ دول أخذت قراراً بالمضي في تأسيس مجتمع المعلوماتية ولكن ما زالت متأثرة بشح الموارد، خاصة المالية منها، وارتفاع عدد السكان.
 - وهناك مجموعة خامسة، خارج هذا المؤشر، (المبتدئون) وتضم ١٥٠ دولة لم يتم إدراجها في التصنيف لأنها مازالت في بدايات وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية أو مازالت خارجه كلياً.
- وعند إصدار المؤشر عام ١٩٩٦ لم تضم المجموعة الأولى (السباقون) سوى دولتين فقط وتضم حالياً ١٣ دولة، مع ملاحظة تميز وضع دول الشمال الأوروبية (السويد وفنلندا والنرويج والدنمارك وهولندا). وبالنسبة للمراكز التي حققتها الدول العربية فقد صنفت الإمارات ضمن (المجموعة الثانية) والسعودية ضمن (المجموعة الثالثة) والأردن ومصر ضمن (المجموعة الرابعة). وتواجه الدول النامية وخاصة الأقل دخلاً وذات الكثافة السكانية العالية عقبات في بناء الأنظمة المعلوماتية بسبب ضعف البنية الأساسية للاتصالات وتطور النظم التعليمية فيها فضلاً عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاج إلى معالجة جذرية للحد من آثارها السلبية.

مؤشر مجتمع المعلوماتية ٢٠٠٠

الدولة	الوضع عام ٢٠٠٠		الوضع عام ١٩٩٩	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
السويد	١	٥,٠٦٢	٢	٤,٠٨٤

السباقون	١	٤,٢٣٨	٥,٠٤١	٢	الولايات المتحدة الأمريكية
	٣	٣,٧٤٠	٤,٥٧٧	٣	فنلندا
	٥	٣,٦٨٢	٤,٤٨١	٤	النرويج
	٦	٣,٦٢١	٤,٣٣٦	٥	الدانمارك
	١٠	٣,٣٦٣	٤,٢٥٧	٦	كندا
	٧	٣,٥٣٢	٤,٢٣٠	٧	هولندا
	١١	٣,٣٣٣	٤,١٧٤	٨	سويسرا
	٨	٣,٤٩٢	٤,١٢٩	٩	استراليا
	٩	٣,٤٧٥	٤,٠٩٣	١٠	اليابان
	٤	٣,٧٢٨	٤,٠١٤	١١	سنغافورة
	١٤	٣,٠٢٩	٣,٨٠٧	١٢	بريطانيا
	١٦	٢,٨٨٣	٣,٥٥٨	١٣	ألمانيا
	سريعو الخطى	١٢	٣,٠٤٥	٣,٤٨٤	١٤
١٥		٢,٩٦٠	٣,٤١٩	١٥	بلجيكا
١٨		٢,٦٧٩	٣,٣٩٧	١٦	النمسا
١٣		٣,٠٤٤	٣,٢٨٩	١٧	نيوزلندا
٢١		٢,٥٢٦	٣,١٧٧	١٨	تايوان
٢٢		٢,٤٨٥	٣,١٤٤	١٩	أيرلندا
١٧		٢,٨٣٧	٣,١٤٠	٢٠	إسرائيل
١٩		٢,٥٦٠	٣,١٤٠	٢١	فرنسا
٢٠		٢,٥٥٠	٢,٩٣١	٢٢	كوريا
٢٣		٢,٢٥١	٢,٧٠٣	٢٣	إيطاليا
٢٤		٢,٢٠٦	٢,٥٣٣	٢٤	أسبانيا
٣١		١,٤٩٧	٢,٣٠١	٢٥	الإمارات
٢٥		١,٨٤٨	٢,١٩٩	٢٦	البرتغال
٢٨		١,٧٦١	٢,١٣٠	٢٧	التشيك
٢٦		١,٨٠٧	٢,١٣٠	٢٨	هنغاريا
٢٧	١,٧٦٥	٢,٠٣٣	٢٩	اليونان	

	الوضع عام ١٩٩٩		الوضع عام ٢٠٠٠		الدولة
	الترتيب	الرصيد	الرصيد	الترتيب	
المتأهون	٣٠	١,٥٧٢	١,٨٠٨	٣٠	بولندا
	٣٥	١,٤١٠	١,٦٧٩	٣١	رومانيا
	٣٢	١,٤٧٣	١,٦٧٧	٣٢	تشيلي
	٢٩	١,٦٠٤	١,٦٥١	٣٣	الأرجنتين
	٣٦	١,٣٧٦	١,٦٣٥	٣٤	كوستاريكا
	٣٤	١,٤١٢	١,٥٨٣	٣٥	ماليزيا
	٣٣	١,٤٤٦	١,٥٧٨	٣٦	بلغاريا
	٣٩	١,٣٢٠	١,٥٣٩	٣٧	باناما
	٣٧	١,٣٣٠	١,٥٣٧	٣٨	جنوب أفريقيا
	٣٨	١,٣٢٨	١,٤٩١	٣٩	فنزويلا
	٤٠	١,٢٨٣	١,٤٤٤	٤٠	روسيا
	٤٨	١,٠٦٤	١,٣٦٢	٤١	السعودية
	٤١	١,١٨٦	١,٣٥٤	٤٢	البرازيل
	٤٢	١,١٧١	١,٣١٤	٤٣	إكوادور
	٤٣	١,١٦٩	١,٢٨٦	٤٤	المكسيك
	٤٧	١,٠٨٠	١,٢٥٩	٤٥	تركيا
	٤٤	١,١٠٨	١,١٣٦	٤٦	كولومبيا
	٤٦	١,٠٨٥	١,٠١٢	٤٧	الفلبين
	٤٥	١,١٠٧	١,٠١٠	٤٨	تايلاند
	المتمهون	٥٠	٩١٦	٩٤٢	٤٩
٥١		٨٥٣	٩٣١	٥٠	مصر
٥٣		٧٧٦	٩١٥	٥١	الصين
٥٤		٧٩٣	٨٨٨	٥٢	إندونيسيا
٤٩		٩٨٥	٨٧٧	٥٣	بيرو
٥٢		٧٩٣	٨٧١	٥٤	الهند
٥٥		٦٥٧	٧١٩	٥٥	باكستان

من الوطن العربي

الثروات الخاصة في الدول العربية

على الرغم من صعوبة تحديد حجم الثروات العربية الخاصة بسبب ما تحاط به من سرية شديدة من جهة، وتوزع أماكن هذه الموجودات حول العالم من جهة أخرى، فإن البيانات المتوافرة تقدر الحجم المتداول لهذه الثروات ما بين بضعة مئات مليارات الدولارات إلى تريليون ومائة ألف مليار دولار، أخذاً في الاعتبار كيفية تحديد المستوى العالي للثروة (مفهوم صاحب الثروة الشخصية).

ووفقاً لإحدى الدراسات التي حددت مفهوم صاحب الثروة الشخصية بأنه الثري الذي يملك أصولاً مالية سائلة بحد أدنى ٥٠٠ ألف دولار فإن الثروة الشخصية للأثرياء العرب تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار يملكها حوالي ١٢٠ ألف شخص، يتركز حوالي ٩٠% منهم في دول الخليج خاصة السعودية والإمارات والكويت (حوالي ٧١٨ مليار دولار يملكها ١٨٥ ألف ثري). وتشير الدراسة إلى أن الخواص السعوديين (٧٨ ألف ثري) يأتون في المرتبة الأولى، إذ يصل حجم ثروتهم الشخصية إلى حوالي ٢٤١ مليار دولار. ويأتي في المرتبة الثانية الخواص الإماراتيون (٥٩ ألف ثري) بحوالي ١٦٠ مليار. ويأتي الخواص الكويتيون (٣٦ ألف ثري) في المرتبة الثالثة بحوالي ٩٨ مليار دولار. وتقدر الدراسة أن بقية دول مجلس التعاون الخليجي تضم حوالي ١٢ ألف ثري يبلغ حجم ثروتهم حوالي ٣٩ مليار دولار. أما فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى فنقدر الدراسة حجم الأموال الخاصة فيها بحوالي ٨٢ مليار دولار يملكها حوالي ٢٥ ألف ثري.

ومعظم هذه الثروات هي استثمارات خاصة خارج الدول العربية على شكل ايداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارات مالية. وتستخدم تلك الأموال في تمويل المشاريع الاستثمارية والاعمارية الكبرى وتنمية أسواق المال الأجنبية. وقد لعبت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة دوراً كبيراً في إعادة مئات الملايين من الدولارات من الاستثمارات العربية في الخارج إلى الدول العربية، خاصة ما يتعلق بسياسات إصدار سندات الدين التي تم طرحها في كبريات البورصات العالمية، إذ أن الجزء الأكبر من قيمة الاكتتاب في هذه الإصدارات الدولية للدول العربية جاء من مستثمرين عرب مهاجرين. ويأتي ذلك نتيجة التحسن في مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية بما في ذلك الاستقرار السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية بشقيها الكمي والكيفي.

الثروات الخاصة في الدول العربية

البيان	الثروة (مليار دولار)	عدد الأثرياء (ألف شخص)
السعودية	٢٤١	٧٨
الإمارات	١٦٠	٥٩
الكويت	٩٨	٣٦
بقية دول الخليج	٣٩	١٢
إجمالي دول الخليج	٧١٨	١٨٥
باقي الدول العربية	٨٢	٢٥
إجمالي الدول العربية	٨٠٠	٢١٠
إجمالي العام	١٦٧٠٠	-

سياسة تمويلية جديدة في السودان

أعلن بنك السودان عن إجراءات جديدة لتحرير سياسات التمويل المصرفي تهدف إلى منح المصارف قدراً أوسع من المرونة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات القطاع الخاص. وتقضي هذه الإجراءات بإدخال جملة من التعديلات على الأسس والضوابط التي يتم بموجبها التمويل. وتأتي هذه الخطوة في إطار السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق معدل النمو المستهدف في الناتج المحلي (٦,٥%) واستقرار معدل التضخم بحيث لا يتجاوز ٥%، فضلاً عن تحقيق معدل النمو في عرض النقد بنسبة ١٥% بما يحقق استقرار سعر الصرف. وحظرت السياسات التمويلية الجديدة على البنوك تمويل بعض الجهات إلا بموافقة مسبقة من بنك السودان. ويشمل الحظر الشركات والمؤسسات والهيئات المملوكة للدولة (مركزية أو لائحية) والأجانب (أفراد أو شركات) ووكلاء الشركات الأجنبية أو الشركات السودانية التي يمتلكها الأجانب بصورة كلية أو جزئية أو لهم فيها مصلحة تتعدى ١٠%. كما حظرت تقديم أي تمويل بالنقد الأجنبي إذا بلغت نسبة التعثر أكثر من ١٥%. كما حظرت تمويل العملاء لشراء العملات الأجنبية وتمويل شركات صرافات النقد الأجنبي وتمويل الحكومة المركزية والولائية.

وتسمح التعديلات الجديدة بتمويل كافة القطاعات الاقتصادية التي كانت محظورة من التمويل. وفي هذا السياق تم إلغاء السقوف القطاعية للتمويل لإتاحة المجال للمصارف لتمويل كافة القطاعات وتوظيف مواردها. ومن أهم الضوابط التي تم إدخالها في هذا الصدد إلغاء شروط الحد الأدنى لنسبة السيولة الداخلية (١٠% من جملة ودائع البنك) وتخفيض الاحتياطي النقدي القانوني إلى ١٢% من جملة ودائع البنك بالعملة المحلية، وتخفيض تكلفة التمويل إلى ١٢% في العام، واستخدام جميع صيغ التمويل الإسلامية (عدا المضاربة المطلقة) في كل مجالات التمويل.

تطورات تجارية

تطورات حركة الصادرات الدولية والعربية عام ١٩٩٩

- ♦ وفق تقرير (إحصاءات التجارة الدولية ٢٠٠٠) الذي صدر مؤخراً عن منظمة التجارة العالمية تشير البيانات التالية إلى أهم التطورات في حركة الصادرات الدولية:
- ١- بلغت قيمة التجارة العالمية عام ١٩٩٩ نحو ٦,٨٩٠ مليار دولار توزعت على ٨٠,٤% صادرات سلعية و ١٩,٦% صادرات خدمات تجارية، وتركزت في دول أوروبا الغربية (٤٣%) وآسيا (٢٦%) وأمريكا الشمالية (١٨%) بينما بلغت حصة أمريكا اللاتينية (٥%) وأفريقيا (٢%).
 - ٢- بلغ معدل نمو حجم الصادرات السلعة عالمياً حوالي ٥% أي ضعف معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي الذي بلغ حوالي ٢,٥% عام ١٩٩٩. ويتوقع أن يكون قد ارتفع معدل نمو الصادرات السلعية عام ٢٠٠٠ إلى ١٠% وأن ينخفض إلى معدل نمو ٧% عام ٢٠٠١ مقارنة مع معدل نمو بلغ بالمتوسط ٦,٥ خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩.
 - ٣- شهدت المناطق الجغرافية تنوعاً في معدلات النمو في حجم صادراتها السلعية فسجلت منطقة أفريقيا معدل نمو نسبته ٨,٥% ومناطق آسيا وأمريكا اللاتينية (٧,٥% لكل منها)، وضمن مجموعة دول آسيا شهدت الصادرات السلعية في اليابان نمواً معتدلاً حول (٢%)، ومنطقة أمريكا الشمالية (٦%)، ودول أوروبا الغربية (٤%). بينما تراجع معدل نمو الصادرات السلعية في مجموعة دول وسط وشرق أوروبا ودول آسيا الوسطى بنسبة (١,٥%) عام ١٩٩٩.
 - ٤- بلغت قيمة الصادرات السلعية عالمياً حوالي ٤٧٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ توزعت على كل من دول أوروبا الغربية (٤٤%) وأمريكا الشمالية (١٧%) وآسيا (٢٥%)، بينما بلغت حصة اليابان (٧,٥%)، أمريكا اللاتينية (٥%) وأفريقيا (٢%) ومجموعة دول الاقتصادات المتحولة (٤%) ودول الشرق الأوسط (٣%). وبالنسبة للدول العربية فإنها وفق هذا المصدر تتوزع على منطقتي أفريقيا (١٠ دول بينها جزر القمر) والشرق الأوسط (١١ دولة) وبلغت قيمة صادراتها الإجمالية نحو ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٩.
 - ٥- شكلت فئة صادرات الصناعات التحويلية نحو ٤,١٨٦ مليار دولار واحتلت الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية العالمية بنسبة ٧٦%، منها (٥٥%) صادرات آلات ومعدات النقل، تليها فئة صادرات المنتجات التعدينية بقيمة ٥٥٦ مليار دولار وبنسبة (١٠,٢%) منها (٧٢%) صادرات وقود، ثم فئة صادرات المنتجات الزراعية بقيمة ٥٤٤ مليار دولار وبحصة (٩,٩%) منها (٨٠%) مواد غذائية.
 - ٦- بلغت قيمة صادرات الخدمات التجارية عالمياً حوالي ١,٣٥٠ مليار دولار بلغت حصة دول أوروبا الغربية منها (٤٧%) وأمريكا الشمالية (٢١%). فيما بلغت حصة دول آسيا (٢٠%)، منها ٥% حصة اليابان، وحصص كل من أمريكا اللاتينية (٤%) وأفريقيا (٢%) ومجموعة دول الاقتصادات المتحولة (٥%).
 - ٧- توزعت صادرات الخدمات التجارية عالمياً على خدمات النقل بقيمة ٤٤٠ مليار دولار ونسبة (٣٣%) وخدمات النقل بقيمة ٣١٠ مليار دولار ونسبة (٢٣%) والباقي خدمات أخرى متعددة.
 - ٨- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر ٥٠ مصدراً رئيسياً في الصادرات السلعية عام ١٩٩٩ بحصة ١٢,٤% من إجمالي الصادرات السلعية تلتها ألمانيا (٩,٦%) واليابان (٩,٦%).

٧,٥%) وفرنسا (٥,٣%) وبريطانيا (٤,٨%) وقد دخلت عدة دول عربية هذه القائمة وهي السعودية التي احتلت المرتبة (٢٥) وبلغت حصتها من الصادرات السلعية ما نسبته (٠,٩%) من الصادرات العالمية تليها الإمارات في المرتبة (٣٣) بحصة (٠,٥%) والكويت في المرتبة (٤٦) بحصة (٠,٢٢%) والجزائر في المرتبة (٤٧) بحصة (٠,٢١%)

٩- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر ٥٠ مصدرا رئيسيا في صادرات الخدمات التجارية عام ١٩٩٩ بحصة ١٨,٨% من إجمالي صادرات الخدمات التجارية تلتها بريطانيا (٧,٥%) وفرنسا (٦,١%) وألمانيا (٥,٩%) وإيطاليا واليابان (٤,٥% كل منهما). وقد دخلت دولتان عربيتان هذه القائمة هما مصر في المرتبة (٣١) بحصة (٠,٧%) والسعودية في المرتبة (٣٨) بحصة (٠,٤%).

١٠- جاءت حصص الصادرات السلعية للمجموعات والتكتلات الاقتصادية السبع الرئيسية بالترتيب التالي: مجموعة دول اليبك (٢١ دولة) ٢٤٩٧ مليار دولار منها (٧١%) صادرات بينية، مجموعة دول الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) فقد بلغت حصتها ٢,١٨٠ مليار دولار منها (٦٣%) صادرات بينية. في حين بلغت حصة مجموعة دول ناافتا (٣ دول) ١,٠٧٠ مليار دولار منها (٥٤%) صادرات بينية، ومجموعة دول الاسيان (١٠ دول) ٣٥٩ مليار دولار منها (٢٢%) صادرات بينية و مجموعة دول سيفتا (٦ دول) ١٠٧ مليار دولار منها ١٢% صادرات بينية ومجموعة دول الميركسور (٤ دول) ٧٤ مليار دولار منها ٢٠% صادرات بينية ومجموعة دول الانديان (٥ دول) ٤٣ مليار دولار منها (٩%) صادرات بينية.

♦ ومن المنظور العربي، فقد رصد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٠، الذي يصدر سنويا بتعاون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول ويتناول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، رصد تطورات الصادرات العربية على النحو التالي:

بلغ حجم الصادرات السلعية العربية عام ١٩٩٩ حوالي ١٦٣ مليار دولار مقارنة مع ١٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٨ وشكلت الصادرات السلعية العربية ما نسبته ٢,٩% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية التي تشكل السلعة الرئيسية للعديد من الدول العربية. وتعتبر هذه الأرقام مطابقة للتقرير السابق تقريبا خاصة ان بيانات التجارة التي تصدرها الدول تتسم عادة بالدقة والحداثة.

٢- شكلت الصادرات السلعية العربية ما نسبته ٢٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية لعام ١٩٩٩ الذي بلغ ٦٢٢ مليار دولار مقارنة مع نسبة ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٨ والذي بلغ حوالي ٥٨٨ مليار دولار. وتقيس هذه النسبة درجة انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي وتغلغلها في الأسواق العالمية.

٣- تركز التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية، من حيث الأهمية، في مجموعة من الشركاء التجاريين التقليديين تشمل دول الاتحاد الأوروبي بحصة (٢٧%) واليابان بحصة (١٨%)، والولايات المتحدة الأمريكية ١٠% ودول جنوب شرق آسيا (١٢%). وحافظت هذه الدول على ترتيب أهميتها خلال السنوات الأربع الماضية.

٤- بلغت قيمة الصادرات العربية البينية نحو ١٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ وشكلت ما نسبته ٨,٧% من إجمالي الصادرات السلعية العربية مقارنة مع ١٣,٨ مليار دولار وما نسبته ١٠,٢% لعام ١٩٩٨. وساهمت السعودية بأعلى نسبة في الصادرات السلعية البينية (٣٥%) تليها الإمارات (١٥%) وسلطنة عمان (٧%) ومصر (٥,٤%) وسوريا (٥,١%). وتعتبر نسبة التجارة البينية لمجموعة الدول العربية كتكتل من أدنى المستويات بالمقارنة مع تكتلات اقتصادية أخرى وتراوحت نسبتها ما بين ٧-١٠% خلال عقدين من الزمن.

- ٥- توزع الهيكل السلعي للصادرات العربية من حيث الأهمية على الفئات السلعية الآتية: الوقود المعدني يشمل النفط ومشتقاته (٦٨%)، الصناعات التحويلية (١٦%)، الأغذية والمشروبات (٣,٩%)، الآلات ومعدات النقل (٣,٨%)، المواد الخام من غير النفط (٢,٤%).
- ٦- توزع الهيكل السلعي للصادرات العربية البيئية على ٥٥% مواد خام ووقود معدني، ١٦% مواد كيميائية، ١٣% أغذية ومشروبات، ١١% مصنوعات، ٥% آلات ومعدات نقل.
- ٧- قدرت الصادرات العربية من الخدمات التجارية بحوالي ٤١ مليار دولار عام ١٩٩٩ وهي القيمة ذاتها للأعوام الثلاث السابقة، إلا إنها تضاعفت مقارنة مع قيمتها عام ١٩٩٠ التي بلغت في ذلك الحين نحو ٢٠ مليار دولار.

معلوماتية

أثر حماية حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد الأميركي

في دراسة جديدة قامت بها شركة انترناشيونال انتلكتويل بروبرتي ألابيس حول حماية حقوق النسخ التي تندرج ضمن حقوق الملكية الفكرية، في الولايات المتحدة، تبين أن هذه الصناعة لا تزال تحقق للسنة التاسعة على التوالي نمواً يفوق بشكل كبير مختلف الصناعات الأميركية الأخرى.

وقد ميزت هذه الدراسة بين الشركات العاملة في جوهر هذه الصناعة، ومنها الشركات العاملة في مجال الصور المتحركة (تلفزيون ومسرح وفيديو) وفي صناعة النسخ (أقراص ليزر، كاسيت ..) والعاملة في صناعة نشر الموسيقى والكتب والصحف والمجلات، وفي مجال صناعة البرمجيات، وشركات الإعلانات من راديو وتلفزيون وبث عبر الكيبل، وبين الشركات التي تعمل إلى جانبها كمنشأة موازية ومكملة والتي تضم شركات التوزيع والتسويق وشركات الألعاب وصناعة أجهزة الكمبيوتر. ويظهر تأثير نمو هذه الصناعة في انعكاسه على ثلاث مؤشرات اقتصادية مهمة هي:

١- القيمة المضافة إلى إجمالي الدخل القومي:

تساهم صناعة حماية حقوق النسخ مساهمة كبيرة في الإقتصاد الأميركي، وهذا ينعكس على القيمة المضافة إلى إجمالي الدخل القومي. فقد بلغت مساهمة الشركات العاملة في حقوق النسخ في الإقتصاد الأميركي عام ١٩٩٩ حوالي ٤٥٧,٢ مليار دولار، أي ما نسبته ٤,٩٤% من إجمالي الدخل القومي، مقارنة بـ ٤١٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ أي بزيادة نسبتها ١٠,٩%. وقد ارتفعت مساهمة هذه الصناعة في إجمالي الدخل القومي الأميركي خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٩) بما نسبته ٣٦,٠%. من جهة أخرى، بلغت مساهمة هذه الشركات مع الشركات المرتبطة بها عام ١٩٩٩ حوالي ٦٧٧,٩ مليار دولار وبنسبة ٧,٣٣% من إجمالي الدخل القومي، مقارنة مع ٦١٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٨ بزيادة نسبتها ٩,٩%. وقد ارتفعت مساهمة هذه الصناعة في إجمالي الدخل القومي الأميركي خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٨ بما نسبته ٣٠,٣%.

وهكذا فإن النمو الحقيقي لصناعة النسخ بلغ ضعفي نمو باقي الصناعات الأميركية. وقد أظهرت السنوات السابقة (١٩٧٧-١٩٩٩)، أن هذه الصناعة تنمو بمعدل سنوي بلغ ٧,٢%، فيما يصل معدل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى للولايات المتحدة حوالي ٣,١%.

٢- المساهمة في العمالة الوطنية.

خلقت صناعة حقوق النسخ فرص عمل تفوقت نسبياً على القطاعات الاقتصادية الأخرى. كما أن هذه الصناعة استوعبت عدداً كبيراً من العمالة الوطنية في صناعة الطائرات، ووسائل النقل وصناعات الحديد والصلب والأدوية والأقمشة والأجهزة.

وقد ارتفعت وتائر نمو القوى العاملة في هذه الصناعة من ١,٥ مليون عامل عام ١٩٧٧ إلى ٤,٣ مليون عامل عام ١٩٩٩ وبنسب تراوحت بين ١,٦% و ٣,٢% في حين ارتفعت العمالة في الصناعات المرتبطة بها من ٣ ملايين عامل عام ١٩٧٧ إلى ٧,٦ مليون عامل عام ١٩٩٩.

٣-العائدات الناتجة عن التصدير والمبيعات للدول الأخرى:

بلغت نسبة مبيعات هذه الصناعة للأسواق الخارجية حوالي ٧٩,٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٩، بزيادة نسبتها ١٥,١% عن مبيعات عام ١٩٩٨ (٦٩,٢١ مليار دولار). ويوضح الجدول التالي تطور نسبة نمو المبيعات الخارجية لهذه الصناعة:

العالم	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
نسبة النمو	%٦,٤	%٨,٣	%١١,٧	%١٠,٤	%٩,٩	%١٣,٣	%١١,١	%٣,٥	%١٥,١

وقد قدرت وزارة التجارة الأميركية أن المبيعات الخارجية لهذه الصناعة تفوق كافة مبيعات القطاعات الصناعية الأخرى. وفي عام ١٩٩٩، تفوقت المبيعات الخارجية لهذه الصناعة على صناعة السيارات وقطع غيارها كما تفوقت على مبيعات القطاع الزراعي.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع زراعي

غير موطن

يهدف المشروع إلى إنتاج أعلاف للحيوانات المجترة تتصف بانخفاض أثمانها وتوازن مكوناتها الغذائية.

التكاليف الاستثمارية : ٢٤٥ ألف دولار

معدل العائد الداخلي: ٤٠%

فترة الاسترداد: ٥ سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب. ٤٧٤

الخرطوم- جمهورية السودان

هاتف: ٤٧٢١٧٦/٤٧٢١٨٣ - (٢٤٩١١)

فاكس: ٤٧١٤٠٢ (٢٤٩١١)

مشروع صناعي

مصر

يهدف المشروع إلى إنشاء مصنع لتجميد وتجفيف الحاصلات الزراعية من خضار وفاكهة (بصل، ثوم، طماطم، بطاطس، نباتات طبية وعطرية، ليمون وإضافات أخرى).
يقام المشروع في إحدى المدن الجديدة، وتبلغ مساحة الأرض المخصصة له حوالي ٢٠,٠٠٠ متر مربع منها ١٢,٠٠٠ متر مربع مباني والباقي فراغات للتوسعات المستقبلية. ومن المتوقع أن يخصص ٧٥% من منتجات المشروع للتصدير و ٢٥% للسوق المحلي.
تقدر الطاقة الإنتاجية السنوية للمشروع بحوالي ٥٥,٤٧ مليون جنيه بتكلفة استثمارية قدرها ٢٠ مليون جنيه.

سيتم طرح الأسهم على أساس قيمة السهم ١٠٠ جنيه بالإضافة إلى مصاريف إصدار قدرها جنيه واحد. ومن المتوقع أن تصل أرباح المشروع إلى حوالي ٣٣,٥% من إجمالي الدخل، مع العلم بأن المشروع يتمتع بالإعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات طبقاً للقانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد/ عماد الدين محمد مكين - رئيس مجلس الإدارة
الشركة المصرية الدولية للتصدير
٣١ شارع الدكتور محمد شاهين - العجوزة - الجيزة
الرقم البريدي ١٢٤١١
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٣٣٨١٩٧٥
فاكس: ٢٠٢-٣٦٠٩٠٧٢

مشروع صناعي

غير موطن

يهدف المشروع إلى إنتاج منصات للحفر الخفيف.
التكاليف الاستثمارية: ١,٧ مليون دولار
الطاقة الإنتاجية: ٥٧ وحدة سنوياً
معدل العائد الداخلي: ٣٨%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ص.ب ٥١١٦

الدوحة - قطر

هاتف: ٩٧٤ - ٨٥٨٨٨٨

فاكس: ٩٧٤ - ٨٣١٤٦٥

مشروع خدمات

غير موطن

يهدف المشروع إلى إنشاء شبكات معلومات متخصصة على الشبكة الدولية للإنترنت. التكاليف الاستثمارية ٣٠٠ ألف دولار عن كل فرع (عدد الفروع يساوي عدد الدول العربية التي ستؤسس فيها تلك الفروع).

معدل العائد الداخلي: ٢٧,٥%

فترة الاسترداد: عامين ونصف

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

السيد/ إبراهيم فوزي إبراهيم

مجموعة تيب توب والنهضة

ص.ب ١٢٥ المقطم - القاهرة ١١٠٧١

جمهورية مصر العربية

هاتف وفاكس : ٨٥٠٨٣٠٥٧

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.